المقتطف

الجزء الرابع من المجلد السادس والثلاثين

١ ابريل (نيسان) سنة ١٩١٠ — الموافق ٢١ ربيع اول سنة ١٣٢٨

بطرس باشا غالي

(١) ترجمتهُ

هو اكبر اولاد المرحوم غالي بك نيروز ولد بالقاهرة سنة ١٨٤٦ وتلقّى دروسهُ الابتدائية في مدرسة حارة السقائين التي انشأها البطريرك كيرلّس الرابع الملقب بابي الاصلاح ثم في مدرسة الاقباط الكبرى فتعلّم مبادئ العربية والفرنسوية وبدت عليهِ نجابة في المدرستين حتى قال استاذهُ مصطفى بك رضوان انهُ سيكون وزيراً يوماً من الايام . وانتقل الى المدرسة التي كان يتعلّم فيها اولاد الامير مصطفى باشا فاضل فتعلّم فيها التركية والفارسية ثم الى مدرسة الترجمة التي انشأتها الحكومة فاتقن فيها العربية والفرنسوية على يد قدري باشا

ولما اتم دروسهُ في هذه المدرسة جُعل مدرّساً في مدرسة حارة السقائين ثم عهد اليهِ المرحوم راغب باشا في تعليم ابنهِ ادريس بك راغب و يقال ان راغب باشا اعجب بما رآهُ فيهِ من الذكاء فذكر ذلك للمرحوم شريف باشا وكان مجلس التجارة في الاسكندرية يطلب مترجماً فاشار عليهِ شريف باشا ان يتقدّم للامتحان لهذه الوظيفة ففعل وحاز السبق وعُين مترجماً سنة ١٨٦٧ وهذه اول خدمة لهُ في الحكومة المصرية . ثم جُعل كاتباً لذلك المجلس ثم باش كاتب لهُ . وكان مجلس التجارة هذا بمثابة المحاكم المختلطة الآن و يقال انهُ (اي المجلس) نظر مرة في دعوى لرجل لهُ دالّة على اسمعيل باشا المفتش فحكم عليهِ فشكا الرجل امرهُ الى اسمعيل باشا المفتش مدعياً ان المترجم اضاع حقهُ . واوصل المفتش الشكوى الى شريف باشا وكان ناظراً للداخلية ومجالس التجارة تابعة لها فاستدعاهُ شريف باشا اليهِ وسألهُ في ذلك الحكم فقصّ عليهِ واقعة الحال فلم يرضَ المفتش بما سمعهُ وخاطب شريف باشا بالتركية فردّ عليهِ صاحب الترجمة بالتركية بعبارة فصيحة فزاد شريف باشا اعجاباً بهِ وسُرّ بنزاهتهِ وجرأتهِ

وجُعل سنة ١٨٧٣ باش كاتب لنظارة الحقانية وارتقى من منصب الى آخر في نظارة الحقانية الى ان صار ناظراً لاقلاعها وأُعطي الرتبة الثانية . ولما شكلت لجنة التصفية عيّن نائباً فيها عن الحكومة المصرية فانشأ تقريراً عن ضرائب الاطيان المقاربة بمصر صار مرجعاً لما أُلف في هذا الموضوع بعدهُ فنقل عنهُ السر الدن غورست في كتابهِ القوانين العقارية في الديار المصرية ويعقوب باشا ارتين في كتابهِ الاحكام المرعية وجرجس بك حنين في كتابهِ الاطيان والضرائب . وعين في القومسيون المكلف بتحضير القوانين لقبول موظفي المصالح ومستخدميها وترقيتهم ورفتهم . واشتغل مع المرحوم قدري باشا ناظر الحقانية باعداد القوانين الاهلية وخلف كيل باشا في سكرتيرية مجلس النظار ثم جُعل وكيلاً لنظارة الحقانية وهنأهُ حينئذٍ علي باشا رفاعه بابيات قال في ختامها

وتوفيق الاله يقول ارتح بحقانية وكلتُ بطرس

ثم جاءت الثورة العرابية فوقف صاحب الترجمة بين الثوار واغراضهم وكان ينصح لهم ليعدلوا عن خطتهم . ولما وازت الدائرة علي جنودهم في التل الكبير اشار عليهم ان يسترحموا الجناب الخديوي وكتب لهم عريضة الاسترحام . وفي مدة الثورة انعم عليهِ الجناب الخديوي برتبة المِيرميران وهو اول قبطي نال هذه الرتبة وبقي وكيلاً لنظارة الحقانية نحو ١١ سنة ولهُ فيها آثار جليلة

ولما تألفت وزارة رياض باشا الثالثة جعل ناظراً للمالية وأُعطي رتبة روملي يكلربكي ثم جعل ناظراً للخارجية في وزارة نوبار باشا التي تلتها سنة ١٨٩٤ وبقي في هذا المنصب حين وزارة مصطفى باشا الثانية . وفي اواخر سنة ١٩٠٨ استعفى مصطفى باشا من رئاسة النظار فاسند الجناب الخديوي الرئاسة الى صاحب الترجمة وقال عنهُ « لقد اخترتهُ لرئاسة الوزارة لانهُ طويل الخبرة في اعمال الحكومة ولانهُ مخلص لي ولبلادي وطالما كان عوني في صعاب الامور وشدائد الحال »

وبقي في نظارة الخارجية وهو رئيس للنظار وسعى في تحويل مجلس شورى القوانين الى مجلس نيابي رويداً رويداً . وكانت فاتحة اعمال وزارتهِ حضور النظار في هذا المجلس للاشتراك مع اعضائهِ في مداولاتهم وجعل جلساتهِ علانية وتوسيع اختصاص الهيئات النيابية في مصر . وكانت هيبة الحكومة قد زالت من نفوس الاهلين بتطاول بعض الصحف على رجالها بالسب والشتم والتعيير فقرر مجلس النظار تنفيذ قانون المطبوعات الذي وضع سنة ١٨٨٣ تلافياً للضرر وتنفيذ قانون النفي الاداري فقلّت الجرائم كثيراً بنفي كبار الاشقياء

بعد ان زادت زيادة فاحشة

واشتهر بالتأني واصالة الرأي وحسن النظر في العواقب وقد قال فيه رجل من اعرف الناس باقدار الرجال وهو لورد كرومر « اني عاشرت ناظر الخارجية المصرية سعادة بطرس باشا غالي عشرة طويلة فرأيته يخدم بلاده اجل خدمة بما أوتي من ثاقب العقل وبعد النظر والمقدرة على حل المشكلات التي تنجم عن حالة البلاد السياسية الخصوصية »

ولقد اسعدنا الحظ بالتعرف به من حين قدمنا هذا القطر وحضرنا كثيراً من مجالسه فكنا نرى منه اصالة رأي على سعة اطلاع وكبر نفس على لين عريكة · كان انيس المحضر قليل الكلام قوي الحجة صريحاً في التعبير عن آرائه كثير الاشتغال بمهام الحكومة فارتقاؤه الى اعلى منصب فيها لم يكن بحكم الضرورة ارضاء لحزب او لفئة من الناس بل نتيجة لازمة عن استعداده وحاجة بلاده اليه · ويقول الذين يوثق بهم انه كان رؤوفاً بالوزراء رفيقاً بصغار المستخدمين يمهد السبل لترقيتهم · اداره دفة الحكومة المصرية في وسط الانواء والمشاكل لكن اهواء النفوس تميت النفوس والاغراض تعمي البصائر فتجسمت تلك الاغراض في رأس شاب مصري فهجم عليه في دار نظارة الخارجية في العشرين من شهر فبراير الماضي واطلق عليه الرصاص مراراً من مسدس قاصداً قتله فحمل جريحاً وتوفي في اليوم التالي

وكان لهذا الحادث الفظيع والخطب الجسيم وقع اليم في هذا القطر وسائر الاقطار فعاد الجناب الخديوي التقيد قبيل وفاته في المستشفى الذي نقل اليه وزار عائلته معزياً اياها بتقيد وفاته ووردت التعازي اليه والى عائلة الفقيد من جلالة السلطان الاعظم وحكومته ومن جلالة ملك الانكليز وحكومته · واحتفل بتشييع الجنازة احتفالاً لم يعهد له مثيل سار فيه الامراء اعضاء العائلة الخديوية والوزراء الروحيون ووكلاء الدول وقائد جيش الاحتلال ورجاله ونظار الحكومة المصرية ومستشاروهم ووكلاؤهم ووجهاء الاهلين من العاصمة والاقاليم وفرق من الجيش المصري والجيش الانكليزي · وتغيرت الوزارة على اثر ذلك وجُعل ابن الفقيد وكيلاً لنظارة الخارجية ومنح رتبة ميرميران الرفيعة · وقبض على الجاني وامره بين يدي المحاكم الآن · وهذا يوصلنا الى الموضوع الثاني وهو الجرائم السياسية واسبابها

(٢) الجرائم السياسية

ان هذا الحادث الجلل اي اغتيال بطرس باشا غالي رئيس النظار نبّه المفكرين الى امور كثيرة في تاريخ هذه البلاد وحال العمران بنوع عام لانه لم يحدث اعتباطاً بل هو نتيجة لازمة عن مقدمات معلومة فهو جريمة سياسية مثل اغتيال الجنرال كلايو في مصر

والسركزن ويلي في انكلترا والبرنس ايتو في كوريا . لا لان المعتدى عليهم ظلموا العباد حقًّا واهتضموا حقوقهم بل لان اناسًا يرون لهم مصلحة في مقاومة الحكومة بنوع عام او بعض رجالها بنوع خاص ولو كانت هذه المصلحة مجرَّد الشهرة فيثيرون العامة ليعتقدوا انهم مهضومو الحقوق سياسيًّا او دينيًّا وان لا نجاة لهم الاَّ بارهاب الذين يحسبونهم سببًا لذلك ولو بقتلهم . فتثور ثائرة بعضهم لاستعداد في امزجتهم وتدفعهم الى ارتكاب الجرائم افتداء لما يحسبونهُ مصلحة عامة . وهذا غير الفوضوية التي يقصد اصحابها ابطال كل سلطة سياسية كانت او دينية او مالية لاعتقادهم ان اصحاب السلطة هم سبب الفقر والبؤس والعناء بدليل ان الذين يرتكبون الجرائم السياسية لا يأنفون من اعطاء تلك المناصب لغير الذين اغتالوهم . وليس الدافع الى الجرائم السياسية جوعًا من فقر او عناء من ظلم بل طمع في رئاسة او تعصُّب لدين او تشيُّع لحزب او كره لقوم . وهي بهذا المعنى قديمة في هذا القطر وفي كل الاقطار لم تخلُ بلاد منها في عصر من العصور . والمحرِّضون عليها من خاصَّة الناس لا من عامتهم ولو استخدموا العامة لقضاء مآربهم فاذا قضيت تلك المآرب على اسلوب آخر استحسن اصحابها كل ما كانوا يدَّعون استهجانهُ ووافقوا على كل ما كانوا يخالفون فيهِ . فاذا اغتيت من يثير العامة على الاغنياء عدل عن الثورة وحث على السكينة واذا ولِّيت من يهيج الجمهور على الولاة عدل عن التهييج وحث على الهدوء

نعم ان من الناس من لا يحتمل الضيم ولا يرضخ للذل فيثور ثورة الانتقام غير حاسب للعواقب حسابًا ويقول كما قال الشاعر

اذا ظلمت حكامنا وولاتنا خصمناهم بالمرهفات الصوارم

ولكنهُ يفعل ذلك لجور اصابهُ او ظلم حلَّ بقومهِ والغالب انهُ يندفع اندفاعًا من نفسهِ لا يشاور ولا يدبر ولقد احسن من قال

وما الفتك ما شاورتَ فيهِ ولا الذي يخير مَن لاقيت انك فاعله

ومنهم مَن يأبى الضيم ولكنهُ يقدِّر العواقب فيلجأ الى الوسائل الادبية لا الى القوة والعنف مقتصرًا على الحث والانذار عالمًا ان الظلمة تزول متى انتشر النور . فشتَّان بين هذين الاثنين وبين طالبي المناصب والناشدي المكاسب فهؤلاء ينشئون انشاءً ويخطِّئون ويندِّدون بحق وبغير حق ويحملون صغار الاحلام على قضاء اوطارهم

ادَّعى الشاب الذي اغتال بطرس باشا غالي انهُ قتلهُ لانهُ امضى اتفاق السودان ورأس محكمة دنشواي واعاد قانون المطبوعات ورضي باطالة امتياز القنال . مع ان التقييد لم يفعل شيئًا

من ذلك مستقلاً عن الحكومة المصرية او على غير رضاها ولا كان احد من سكان هذا القطر ليخصهُ بها دون غيره ولو لم يكن في البلاد اناس يقضون مآربهم بالاعتراض عليها ولو بتزويج ما يكتبون وينشرون . واكثر الجرائم السياسية من هذا القبيل يبتها ذوو الاغراض ويرتكبها صغار الاحلام

هذا هو الامر الاول الذي انجهت اليهِ الانظار اي الجرائم السياسية ومصادرها وغاياتها. والامر الثاني علاقة الجرم الحالي بالمجني عليهِ من حيث كونهُ سياسياً قبطياً . فقد يكون لجنسهِ ومذهبهِ علاقة باتصال الاذى اليهِ دون غيره ولكنه لا يكون فان كان فلا غرابة لانهُ لا يزال للانقسام الجنسي والمذهبي شأن كبير عندنا. والاَّ فالجناية جناية مهما كان جنس المجني عليهِ ومذهبهُ

ولاختيار الوزراء من الاقباط سوابق كثيرة حتى في الازمنة التي كان الانقسام فيها بين الطوائف اشد منهُ الآن كما ترى في ما يلي

(٣) وزراء الاقباط

لا نعلم كيف دخل الاسلام مصر ولا كيف دخلت مصر في حوزة العرب لان كل ما لدينا في هذا الموضوع كُتب بعد الفتح بسنين كثيرة لكن اقدم المؤرخين الذين ذكروا القطر المصري في عهد العرب ذكروهُ وولاتهُ من قبل بني امية وبني العباس وشأن سكانهِ الاقباط ضعيف . فهل ضعف حالاً بعد الفتح وهل كان الفتح عامًّا شاملاً في حوالي السنة العشرين للهجرة وهل ترك اكثر الاقباط المسيحية على شدة تمسكهم بها واعتنقوا الاسلام حتى صار المسيحيون الفئة الصغرى المستضعفة وسُلمت خطط الولاية للعرب وللذين اسلموا من الاقباط والاخلاط—كل ذلك من المسائل التاريخية العويصة التي لم يُقَل القول الفصل فيها حتى الآن . ولكن يستدل مما ورد في التواريخ القديمة صريحًا او ضمنًا ان ولاة مصر كانوا يهبون خطط الولاية للاقباط ولو بقوا على دينهم ولاسيما في عهد الدولة الفاطمية فان المعز لدين الله اول خلفائها ولّى رجلاً قبطيًّا اسمهُ قزمان بن مينا الملقب بابي النجم ولاية فلسطين وكانت تابعة لمصر . واستوزر ابنهُ العزيزُ بالله عيسى بن نسطورس وكان امينًا على اموال الدولة وقد جاء في تاريخ حمزه بن القدسي المعروف بذيل تاريخ دمشق انهُ « كانت في عيسى ابن نسطورس جلادة وكفاءة فضبط الامور وجمع الاموال ووفر كثيراً من الخراج واستناب العزيز في الشام رجلاً يهوديًّا يعرف بمنشي بن ابرهيم بن الفرار

وابنهُ الحاكم بامر الله استوزر الرئيس ابا العلاء فهداً القبطي ثم قتلهُ بعد خمس سنوات وتسعة اشهر بدسيسة مناظر علي بن عمر بن القدّاس ثم قتل هذا ايضًا واستوزر

ضيرياك بن نجاح وقلّد ولداً لعيسى بن بسطورس المتقدم ذكره النظر في التوقيع على امور الدولة الخطيرة وتولى يوسف بن مكراه بن طنبور وزارة امين الامناء في عهد الخليفة المستنصر بالله . وابو سعد منصور بن ابي اليمن القبطي الوزارة وقيادة الجيوش وخرج لقتال الثائرين الاتراك بقيادة زعيمهم ناصر الدولة فانتصر عليهم

وكان ابو البركات بن ابي الليث القبطي رئيساً لديوان المجلس سنة ٥١٨ هـ . والشيخ الاسعد ابو الفرج صليب بن ميخائيل صاحب ديوان الملك الصالح . والشيخ امين الدولة بن المصوف اميناً على اموال الدولة في عهد السلطان صلاح الدين . والشيخ ابو الفتوح بن الميقاط كبير عائلة الشو القبطية رئيس ديوان الجيوش في عهد الملك العادل . ونقل المرحوم علي باشا مبارك في الجزء الاول من خططه ان الملك المعز عز الدين ايبك الجاشنكير التركماني الذي ولي الديار المصرية سنة ٦٤٨ هـ اتخذ شرف الدين ابا سعيد هبة الله بن صاعد الفائزي وزيراً له وهو قبطي

ولا غرض لنا من الاسهاب في هذا الباب لان ما ذكر كاف للدلالة على ان ولاة مصر لم يقصروا من خدمتهم كل من بقي على النصرانية من ابنائها الاصليين بل استخدموهم في خطط الولاية المختلفة فلم يكن الفقيد بطرس باشا اول وزير قبطي ولا كان في توليه الوزارة امر يدعو الى التهمة او الى الانتقاد

(٤) مسؤولية شركاء الجاني

والامر الثالث الذي انتهيت اليه الانظار هو مسؤولية الشاكين والمشتركين مع الجاني في جمعية واحدة قصدها الوصول الى غرضها السياسي ولو بالقوة ولا ندري ما يكون حكم القضاء في ذلك . ولكن قد تكون شكوى الشاكين مبنية على اساس حقيقي ليست افتئاتاً ولا لغرض ذاتي ولا يقصد اصحابها استخدام العنف والقوة وانما حمل الطيش والتزق بعض اتباعهم على التهور والشطط فلا يكون الشاكون اجدر باللوم من الذين يحمون شكواهم ولا يزيلون ضلالتهم . وهذا لا يبرر ارتكاب الجناية ولا يزيل اثمها ولكنه يخفف جرمها في اعتبار المنصفين

ومهما كان الداعي الى ارتكاب هذه الجناية الفظيعة فهي اليمة لذاتها حرمت مصر وزيراً عاقلاً حكيماً محبّاً لوطنه وغرست النقرة حيث يجب ان يتأصل الاتحاد والوئام وجعلت كثيرين من كبار رجال الحكومة يعتقدون انه قد يكون من وراء كتب التهديد والوعيد التي كانت تصل اليهم ولا تزال تتكرر شرٌّ مستطير وخطل الرماد وميض نار تميد الثورة الى هذا القطر وتكون داعياً لرسوخ قدم الاحتلال فيه